هل يبرم نتنياهو صفقة إقرار بالذنب تخرجه من المشهد السياسي دون سجنه؟

الأحد 4 مايو 2025 11:30 م

يمثل رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي أمام المحكمة المركزية في تل أبيب، بتهم فساد موجهة إليه، يومي 6 و7 مايو الجاري، في وقت كشف فيه الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ أن هناك دراسة إمكانية إبرام صفقة إقرار ذنب في محاكمة نتنياهو بتهم الفساد، يخرج بموجبها من الحياة السياسية دون الزج به في السجن.

وقال هرتسوغ في مقابلة مع صحيفة هآرتس، إنه ينبغي دراسة إمكانية إبرام صفقة إقرار ذنب في محاكمة نتنياهو.

وبرزت في الماضي فكرة إبرام صفقة إقرار بالذنب مع نتنياهو مقابل خروجه من الحياة السياسية وعدم دخوله السجن.

وكرر هرتسوغ الدعوة في مقابلة أخرى مع صحيفة يديعوت أحرونوت، الاثنين، بقوله: كجزء من الحاجة إلى تخفيف التوتر في المجتمع الإسرائيلي، سمعت بالفعل أهارون باراك (الرئيس الأسبق للمحكمة العليا) يتحدث عن صفقة الإقرار بالذنب.

وأضاف: إنها ليست فكرة سيئة على الإطلاق أن تدرس صفقة الإقرار بالذنب، أيضا لتقليل التوتر.

الظروف "مهيأة" لإبرام صفقة إقرار بالذنب

قالت صحيفة "معاريف" العبرية، السبت، إن الظروف "مهيأة" لإبرام صفقة إقرار بالذنب مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، في إطار محاكمته بقضايا فساد، وسط اعتقاد عدد من أنصاره بوجود تنحيه بعد عام ونصف من الحرب في غزة.

ويحاكم نتنياهو أمام المحكمة المركزية بتهم الرشوة والاحتيال وإساءة الأمانة، وهو ما يمكن أن يقوده إلى السجن في حال ثبوتها وإقرارها من المحكمة العليا (أعلى سلطة قضائية)، فيما يرفض رئيس الوزراء الاتهامات الموجهة له.

وأضافت "معاريف" إن الزيارة المقررة لنتنياهو إلى العاصمة الأذربيجانية باكو في 9 مايو الجاري، قد تؤدي إلى "تأخير بدء المرحلة الخطيرة من محاكمته" والمعروفة باسم "الاستجواب المضاد" (أي استجواب النيابة لنتنياهو).

وفي ظل هذا الجدل، أشارت الصحيفة إلى تزايد الحديث في محيط نتنياهو مؤخرا عن صفقة الإقرار بالذنب مقابل خروجه من الحياة السياسية دون الزج به في السجن، مؤكدة أن على رئيس الوزراء اتخاذ القرار "قبل فوات الأوان".

ونقلت "معاريف" عن مؤيدين للصفقة من محيط نتنياهو (لم تسمهم): "عندما يبدأ الاستجواب المضاد، سيكون من المستحيل التوصل إلى صفقة إقرار بالذنب".

وأضافوا: "ستكون هناك موجة من العناوين السلبية. النيابة ستكون وقحة مع رئيس الوزراء، سيسألونه أسئلة استفزازية، سيدّعون أنه يكذب، وسيحاولون الإيقاع به وإفشاله، وستكون هناك حملة تقضي على خيار صفقة الإقرار بالذنب".

ومطلع عام 2022، طرحت فكرة صفقة الإقرار بالذنب، لكن نتنياهو لم يكن مستعدا وقتها للتعهد بأنه سيترك الحياة السياسية، وفق "معاريف".

لكن خلافا للوضع قبل 3 سنوات، تقول الصحيفة، إنه بعد عام ونصف من "حالة الحرب التي لا نهاية لها في الأفق، وفي ذروة الخلاف والانقسام واليأس، لم يعد الأمر يقتصر على معارضي نتنياهو بل إن الكثيرين من أنصاره من اليمين والوسط مقتنعون بأن نتنياهو هو مصدر الانقسام والشقاق في الشعب، ومن أجل ذلك وحده يجب أن يرحل".

أصداء محاكمة نتنياهو

أدت هذه القضايا إلى سنوات من الاضطرابات السياسية في إسرائيل، وصعّب تشكيل أغلبية مستقرة في البرلمان وإجراء 5 انتخابات في أقل من 4 سنوات.

كما دفعت بعض حلفاء نتنياهو إلى التخلي عنه، مما زاد من الانقسامات السياسية في البلاد.

وبعد خسارته للسلطة في عام 2021، شكل نتنياهو تحالفا مع أحزاب اليمين المتطرف التي كانت في السابق على هامش السياسة الإسرائيلية.

وفازت تلك الكتلة بأغلبية هشة عام 2022، مما أدى إلى وصول المتشددين إلى قلب الحكومة. وبعد عودته إلى منصبه، ركز حزب نتنياهو في المقام الأول على إصلاح القضاء، وهي خطوة مثيرة للجدل.

ويحاكم نتنياهو أمام المحكمة المركزية بتهم الرشوة والاحتيال وإساءة الأمانة، وهو ما يمكن أن يقوده إلى السجن إذا ثبتت وتم إقرارها من المحكمة العليا، في حين يرفض الاتهامات الموجهة له.

ويواجه نتنياهو اتهامات بالفساد والرشوة وإساءة الأمانة فيما يعرف بملفات "1000" و"2000" و"4000"، وقدم المستشار القضائي السابق للحكومة أفيخاي مندلبليت، لائحة الاتهام المتعلقة بها نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2019.

ويتعلق "الملف 1000" بحصول نتنياهو وأفراد من عائلته على هدايا ثمينة من رجال أعمال أثرياء، مقابل تقديم تسهيلات ومساعدات لهذه الشخصيات في مجالات مختلفة.

فيما يُتهم في "الملف 2000" بالتفاوض مع أرنون موزيس، ناشر صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية الخاصة، للحصول على تغطية إعلامية إيجابية.

أما "الملف 4000" الأكثر خطورة فيتعلق بتقديم تسهيلات للمالك السابق لموقع "واللا" الإخباري الإسرائيلي شاؤول إلوفيتش الذي كان أيضا مسؤولا في شركة "بيزك" للاتصالات، مقابل تغطية إعلامية إيجابية.

وبدأت محاكمة نتنياهو في هذه القضايا عام 2020، وما زالت مستمرة، وهو يُنكرها مدعيا أنها "حملة سياسية تهدف إلى الإطاحة به".